



2026/01/19 يوم:

الإجابة النموذجية لامتحان السادسى الثالث الدورة العادلة في مقاييس: دراسات حول سوسيولوجيا العمل في الجزائر.

السؤال الأول: (10 نقاط)

- **رؤية على الكنر لظاهرة التصنيع في الجزائر:** ففي إطار أول دراسة مونوغرافية لتجربة التصنيع في الجزائر على الكنر أين شكل مركب الحجار بعنابة ميدان الدراسة حيث قام بتفكيك والكشف عن الصعوبات التي أرهقت المركب الصناعي، علما انه كان مجرد عدسة مكيرة لنتائج سياسة التصنيع في الجزائر، اتسمت هذه الدراسة ببعدها السوسيولوجي في التحليل بالإضافة إلى آخر نفسي اجتماعي في معالجة أبعاد تنظيم العمل ثم تنظيم الجماعات العمالية.

يشير على الكنر، إلى أن مشروع التصنيع هدف إلى تغيير البنى الاجتماعية وكان مصدر التغيير الاجتماعي والاقتصادي ولا لبس فيه، و في قوله "في ظل انتقال التكنولوجيا المستوردة إلى المجتمع المحلي مروراً بالتنظيم الذي قام به المستحدثون؛ تعتبر أي مناقشة لمعناه وطائق عمله تشكيكا في مبادئه، واعتبار أي فكرة التكيف هي فكرة مخالفة وكل فكرة مخالفة كحل وسط وكل حل وسط كبداية لإجهاض المشروع" على الكنر (هذا التصلب في تطبيق القواعد التنظيمية صقل من قبل إطارات المصنع نتيجة رغبهم في عدم إنشاء "مصنع متخلف هاته القواعد التنظيمية، ستكون تحت تأثير حدود الفضاء الاجتماعي الذي يعمل فيه المصنع، على سبيل المثال، فلا يلاحظ أن تنظيم وقت العمل الذي تم إنشاؤه (نظام عمل المناوبة) أظهر بسرعة حدوده نظرا لأن وقت الإجازة، والذي يجب طلبه بشكل أساسي من أجل الاستعادة والراحة من طرف العمال، ثبت أنه مجرد هدفا من الصعب تحقيقه لأن الظروف المعيشية في تلك الفترة (الغذاء والسكن والنظافة والصحة) تمنع عمال المناوبة من الاستراحة، هذه الظروف المعيشية الصعبة لا تتوافق كليا مع متطلبات نظام الداخلي للمصنع، وكان لها تداعيات على سلوكيات العمال لأنها غالبا ما تؤدي إلى التأخير، والتغيب، والدوران العمل المفرط، وما إلى ذلك، وقد ساهمت جميع هذه الأسباب في تعطيل وإرهاق المصنع، فأصبح لا ينتج وفقا للبرامج التي صمم من أجلها.

الجانب الثاني الذي أثاره على الكنر، هو مدى تأثير عدم إتقان التكنولوجيا المستوردة، وهذا يتعلق بوظيفة الإطارات، فالملكلية في تسخير مصالح العمال والصعوبة الشديدة لظروف العمل في ورشات، وطبيعة المسؤوليات المسندة إلى الإطارات، كان لها تأثير في تحول هذه الأخيرة نحو الوظيفة الإدارية، أي تغيير منصب الكفاءة التقنية منصب الكفاءة النظامية(الإدارية). قصد الحصول على الامتيازات المادية الممنوحة للطاقم الإداري وخصوصا لضمان الاستقرار الوظيفي.

ويضيف، أن الإطارات التنفيذية من معظم الجامعات والكليات وجدوا أنفسهم في بيئه مهنية لأول مرة، وعن قرب بحيث كانت تطغى عليهم العديد من الصعوبات التي يصادفها العمال، وبينما اعتقاد هؤلاء التنفيذيون أنهم "يمارسون" مهنتهم الهندسية بجد، فقد اضطروا إلى مواجهة المشاكل الاجتماعية هم في غنى عنها، رغم عدم قدرتهم على حلها، على سبيل المثال: "الأجور الزهيدة، انعدام السكن (على الرغم من أن البعض من العمال ينامون سرا في المصنع)، سوء التغذية، وسوء في التواصل حتى نمت العدائية بين مختلف الرتب المهنية.

ما جعل المسؤولين التنفيذيين يبحثون عن مناصب لا تجبرهم على مواجهة مشاكل آلات الإنتاج الصعبة والبؤس وعداء العمال ومظالمهم، خاصة وأن شبكة الأجور لم تكن عادلة بشكل خاص، وكانت مردودية المناصب النظامية (الإدارية) تتقدم بسرعة أكبر من تلك التي هي في الورش التنفيذية، وبالتالي كان النشاط الإنتاجي ضعيف، بحيث تحول بعض من الفنانين والمهندسين إلى "منظرين إداريين"، من خلال الابتعاد عن عملية الإنتاج، ما زاد من حدة "تكنوقراطين"، وقد ساعد هذا الحراك المهني على منح مزيداً من سلطة تراكمية للمسؤولين التقنيين، ولكنها ساهمت أيضاً على إضعاف المستوى العام لمعدلات الإنتاج.

في ظل هذه الظروف، تغيرت المفاهيم والمعايير، وما تبقى للتقنيين في الورشات الذين يفتقرن إلى المعرفة العلمية والخبرة التقنية إلا إقرار أفكار "ترقيعية" لمواجهة الأعطال وإعادة تشغيل الآلات، ويشير على الكثر على أن هذه الأخيرة بارعة في بعض الأحيان، لكنها لا تضمن استمرارية نظام الإنتاج دون بروز أعطال أخرى تعطل العملية الإنتاجية، فسرعان ما تظهر حدود "الترقيع" فآلات الإنتاج تبقى أجنبية في الأساس ومعايير تكوينها وتشغيلها غير معروفة، كما ركز على الكثر على معدل التشغيل المنخفض جداً للآلات وأظهرت البيانات العددية أن هناك أكثر من سبب (نفاذ مخازن الصيانة وانقطاعه، ثقل القرارات الإدارية في عملية الإستراد وما إلى ذلك)، مع عدم التخطيط للوقت الضائع الناتج عن توقف الآلات، ولتعويض معدلات الإنتاج المنخفضة، تم استخدام أوقات التجميد المبرمجة للصيانة الدورية للمنشآت لعملية استرجاع زمن الإنتاج الطبيعي، ما نتج عن انخفاض جودة المنشآت، موقف متناقض لكنه منطقي في نظام الورشات: فقد كان معدل تشغيل المعدات منخفضاً ولكن معدل الإهتلاك كان مرتفعاً، فهي تهلك بإفراط لكنها لا تنتج.

السؤال الثاني: (10 نقاط)

- أهم الأسباب التي أدت إلى فشل مشروع التصنيع في الجزائر حسب سعيد شيخي: باشر سعيد شيخي إجراء دراسة بعنوان مسألة العمالة وال العلاقات الاجتماعية في الجزائر، عامل الورشة والبيروقراطية، قدم فيها عملاً تارياً واجتماعياً ففي البداية، يمضي من خلال دراسة الظروف التاريخية التي تشكل العمالة، كما يتم تحديد الممارسات الاجتماعية السائدة التي رافقها تشكيل مجموعات عمالية، ساهمت في وضع بنية للنظام الاجتماعي، ثانياً، طرح تساؤل عن معانٍ العمل في المصانع وسلوكيات واستراتيجيات العمال التي تنفذها المجموعات الاجتماعية المهيمنة، استجابة لفرضياتي الأولى المتمثلة في مدى ارتباط معيار النجاح السياسي بحجم الاستثمار وتوسيع القدرات الإنتاجية بدلًا من تحسين إنتاجية العمل، والثانية أن مفهوم العمل ليس فكرة مركبة في تسيير الإنتاج والقوى العاملة، فهو

يتطلب التدفق المستمر للإمدادات، دون انقطاع أو المزارات وتدفق مستمر للأجزاء والأدوات والمواد الخام والمنتجات نصف المصنعة، انطلقت الدراسة وحصل على النتائج التالية التي نجمعها في شكل نقاط مختصرة:

- لم يتمكن كبار المسؤولين التنفيذيين في المصانع الجزائرية من أداء مسؤولياتهم، فقد كانوا أكثر حرضاً بشكل عام على جعل نفوذهم سائداً على التجمعات العمالية بدلاً من تحسين إنتاجية العمال وكانوا أكثر اهتماماً بعلاقتهم مع الإطارات العليا في التسلسل الهرمي حتى يتسع لهم الاستفادة المثلث من الامتيازات عوض الاهتمام بالقدرات والإبداعات العمالية التي كانت قد تساهم في إتقان التقنيات المستوردة بأموال كبيرة.
- إهمال الإطارات للوظائف الفنية وقللوا من قيمة العمل المنتج.
- بروز ظواهر تنظيمية أكثر أهمية في نظره، فغياب دليل تصنيف الوظائف يدل على انعدام التطور الأفقي في المجالات الفنية والإنتاجية، والتطور الوحيد المتاح في الترقية الرئيسية هو على مستوى أعلى الهرم التنظيمي.
- يتطلع المسؤولين التنفيذيين والفنين والمهنيين إلى مغادرة الورشات والالتحاق بالوظائف الإدارية حيث يكونون نفود أكبر، ويكون التقدم المهني أسرع، بالإضافة إلى مرونة وسهولة تراكم الرأس المال العلائقى.
- الأهم بالنسبة للإطارات هو الحصول على أكبر عدد ممكن من العمالة وسط الورشات للعمل بأضعف الأجر.
- الكفاءة المطلوبة ليست في ذلك "العامل المثابر الذي لا يعرف الكلل" بل هو العامل المطبع والمثابر في احترام رؤسائه.
- ارتفاع معدلات الغياب والتأخر بشكل رهيب. بحيث اعتبرها سعيد شيخي أنها ظاهرة اجتماعية جديدة في الجزائر الحديثة.
- ظهور قوى معارضة وسط المركب مشكلتنا نقابات أرهقت الإطارات. وتحرض على التمرد.

بعد ذلك حاول سعيد شيخي تشكيل رؤية في الأسباب العامة التي أزمعت وضع التصنيع وجعلته مشروع فاشل، نعرضها كالتالي:

- ضعف النسيج الصناعي والافتقار إلى الصناعات التحويلية.
- عدم تأهيل الدائم للعمال داخل الورشات.
- دوران العمال التقنيين و المهرة مرتفع جداً في ورش العمل وعلى وجه الخصوص في خدمات الصيانة. سواء من خلال الاستقالات المباشرة أو تغيير المناصب إلى أخرى إدارية.
- الآلة إدارية على حد قوله، هي العقبة الرئيسية ضد محاولات الإبداع الفعال في الاستخدام الحسن للمرافق.
- المشكلة الرئيسية للمصانع هي مشكلة الإمدادات، التي لا تزال تشوّه عملية الإنتاج، وتزيد من حدة الانقطاعات .
- تقتصر محاولات تنظيم العمل في الورشات على محيط المصنع ولا تتسع في الاهتمام بالجانب الاجتماعي للعمال (التدريب والمدرسة والنقل والإسكان)، فالفضاء خارجي يتميز بانعدام الراحة.
- عدم الموازنة بين نظام العمل بالورشات وحاجيات المجتمعية للعمال.
- عدم توفر السكن، ونقص وسائل النقل وبيروقراطية المرافق العمومية تبقى مناقضة لمتطلبات المجال الإنتاجي.

- إن مقاومة هذا العامل الاجتماعي ليست موجهة لرفع معدلات إنتاج و لكن كانت موجهة ضد هياكل المجتمع العامة مثل التضخم، ونقص المساكن، وعدم وفرة النقل، مع بروز طقوس اجتماعية ألفها العوام في قضاء حوائجهم في الفضاء الاجتماعي مثل "benaemis، piston، ktaff".